



اللغة العربية والحوسبة

د. محمد السعودي/ الأردن

الانعزال والحيرة، وترك أطفالنا يعيشون تحت رحمة أجهزة هذه التقنية، ويتعاملون مع اللغات المدعومة في تطبيقاتها دون حراك منّا؟! هل تبقى الأجيال بين ازدواجية الاستعمال اللغوي أم ستتجه نحو اللغة الميسرة تقنياً وتندمج فيها صوتاً وحرفاً؟! الإجابة منطقية، إنها ستندمج في عالم اللغات المدعومة تقنياً، إن لم نفعل شيئاً.

كيف الخلاص؟!

لا خوف على اللغة العربية وهي اللغة الرسمية لأربعمئة مليون عربي، ومليار وربع مسلم، إلا أنّ الخوف يتمثل في بقائها لغة جامدة، يقتصر استخدامها على العبادة والجوانب الروحية والاستعمال الاجتماعي اليومي، وبخاصة أنّ العاميات تنامي في الدول العربية، وتنتشر روايات اللهجة العامية، وكتابات ما يعرف بالعريزي، لا خوف إن أمثلنا إرادتنا في التغيير، وكانت لدينا رؤية واضحة.

تتفرّد العربية بين اللغات بتاريخ طويل، ودلالات عميقة، وثروة لغوية زاخرة، وجهود صادقة في أزمنة خلت وما زالت؛ تضعنا في دائرة الحيرة اليوم: من نحن؟! وما الذي رمانا في هذا السكون؟! وحتى لا نجامل أنفسنا كثيراً، ونصنع أمجاداً وهمية في حياة اليوم؛ نحن وحدنا من يتوارى عن تعريف العالم بلغتنا، ونحن من نتحدث باللغات الأخرى داخل أوطاننا -في محاضراتنا وندواتنا ولقاءاتنا- وخارجها، ونحن من يتلقّف الآخر ويتفاخر بأنه يتقن لغته، ونحن من يعلن للعالم أنّ لغتنا ستنتحر، وأنها ستضمّر، وهم يقولون إنّها تتقدّم حتى إنّها حلّت بالمركز الرابع عالمياً!! نحن لا غيرنا من يمثل على نفسه، وإنّ بدت إضاءات هنا وهناك، ومؤتمرات وندوات وكتب مؤلفة، إلا أنها تبقى ضعيفة أمام المدّ الكبير الذي ينسجم مع روح العصر من التقانة الجديدة؛ ولذلك نحن أمام تحدٍّ واضح اليوم يخصّ الأجيال القادمة، هل نسير في دروب

فيه، فقد تجاوزت البحوث المقدمة باللغة الإنجليزية خدمة للعربية (30) ألف بحث، بينما لا تتجاوز الدراسات باللغة العربية المئات، ومعظم الشركات المفعّلة لهذه البحوث هي شركات عالمية محرّكة للشركات المستخدمة دوليًا مثل مايكروسوفت وأبل وجوجل وسامسونج، غير هذه التطبيقات جاءت وفق حاجاتها الملحة لزيادة رأس المال، فهي لم تُعنَّ بالجوانب الاجتماعية والفكرية للعربية؛ ولذلك ظلّت متأخرةً في خدماتها الحاسوبية عن اللغات الأخرى، ولا نسي احتكار هذه الشركات للتطبيقات المنفّذة من قبلها، وأنّ ما قامت به من تقنيات حوسبة اللغة العربية إنما هي معالجات جزئية لبعض جوانبها، ولم تكن تحمل مشروعًا عامًا له إطاره اللغوي والفكري، ويظهر هذا في تعليم العربية للناطقين بغيرها؛ فلا برامج تقنية كبيرة تخدمها، ولا مراجع حديثة فكريّة تهض بها، وما زالت تحت تأثير الاجتهادات المتنوّعة؛ فلم نستطع بكل ما لدينا من مؤسسات تعليمية رسميّة وخاصّة من إدخالها إلى المستويات العالميّة وفق الإتقان أو إلى الفئات العمرية من خلال معاجم لغوية ميسّرة تستوعب حاجة كل فئة، بل ليس لدينا حتى الآن امتحانات معتمدة دوليًا لاستقبال الطلبة وتوزيعهم على المستويات بناء على قدراتهم في إتقان المستوى الواحد، علمًا أنّها اليوم اللّغة الثّانية بعد اللّغة الإنجليزيّة عالميًا في اهتمامات الشّعوب لتعلّمها. وينظرون للعربيّة على أنّها متشعّبة في نحوها

إنّ ما يفعلّ العالم اليوم ويظهر طاقته هو حوار الإنسان مع الآلة؛ ولذا تكاد تكون حوسبة اللغة العربية حلًّا محوريًّا من الحلول المفترضة في خدمة العربية وإدخالها إلى السوق العالمي الرقمي، فهي لغة لديها المقومات العلمية والفكرية والقانونية، حيث إنها إحدى اللغات المعتمدة في الأمر المتّحدة، وسيسهّل هذا دوليًا في فرض تداولها على المسرح اللغوي العالمي، لكن الأمر يتطلّب إرادة من المؤسسات الرسمية والأكاديمية والبحثية في البلاد العربية. علمًا أنّ هذا المجال بكر عربيًّا وفيه كثير من الأفق التجاري وحركة المال، إلا أننا نقف فيه بين جانبين؛ لغويّ ليس لديه معرفة حاسوبية كافية للدخول في هذا السوق، وحاسوبيّ لم يستطع أن يجمع عمق هذه اللغة وسعة دلالاتها؛ ولذلك لا بدّ من إيجاد مظلات رسمية أو خاصة آمنة لهذا المشروع ضمن مشاريع الوزارات المعنية والجامعات والمؤسسات البحثيّة؛ وإن تُرك ذلك سيؤدي إلى خلق جهود مبعثرة في سوق حوسبة اللغة لا تنتهي إلى حلول فعلية لمشكلة العصر، بل هي مشاريع قد يقف صاحبها بعد اجتياز درجة علمية، أو دعم بحثي. ولا بد لهذه الجهود إذا ما كُتب لها النجاح من وسائل حماية في تسجيل براءات الاختراع محليًّا وعالميًّا، ووضع نصوص قانونية توقف قرصنة الأقراص المدمجة للبرامج.

ولنا أن نتخيّل أنّ جهود البحث العربي في هذا المجال متواضعة إذا ما قورنت بالجهود الغربية

قابلة للتطبيق، من خلال وثيقة حيّة يلزمها تحديث متواصل وإعادة نظر وتنقيح بانتظام. ولا شك أنّ التخطيط لعمليات البحث والتطوير في هذا المجال لن يوّي أكله من المحاولة الأولى، بل سيتخلل العمل فيه محاولات كثيرة مرهقة؛ لأننا أمام فعل تقنيّ، لكن بدء العمل فيه واستمرار مراجعته يقرّينا من تحقيقه.

لعلّ خطوة اللجنة الوطنية للنهوض باللغة العربية في استحداث دليل للأبحاث الحاسوبية هي مقدمة للعمل الجادّ؛ ليعرّف الباحث العربي على ما أنجز من دراسات باللغتين العربية والإنجليزية، وتقديم ملخصات متفاوتة المترجم منها وفق الحاجة، فمن البحوث ما

وقواعد إملائها، ويتناسون أنها من أعظم اللغات صرفياً؛ فهي مبنية على نظام اشتقائيّ سيساهم في نشرها وسعة تطبيقاتها، إلا أنّ المادة اللغوية لهذه المشاريع هي مادّة كبيرة جدّاً تتداخل فيها الرؤى النحوية والصرفية حتى تصل للخلاف في كثير من المسائل، ولذلك نحتاج تأليفاً جديّاً يتعد بنا عن هذه الرؤى وهذا الخلاف لنصل إلى مادة لغوية تخدم الحاسوبيّ لإنتاج برامج جديدة تستطيع أن تقدّم اللغة بصورة جديدة لأبنائها أو للناطقين بغيرها، وأيّن أنني لا أقف ضدّ التراث أو التعمّق اللغويّ؛ فنحن نتحدّث عن تجربة لحوسبة اللغة وتقديمها بما يتوافق مع لغة العصر الحاسوبية، أما من أراد التعمّق فهذا شأن آخر يختلف عمّا أرمي إليه هنا.

وإذا أردنا أن نحقق تقدّمًا في هذا المجال لا بدّ من وضع أسس عامّة تنظمه، ولعلنا بحاجة إلى مجموعة من الأسس التي تحكم هذه المشروعات الكبيرة، منها: إيجاد مظلة رسمية عامّة تقوم بإدارة المشروعات ووضع الخطط اللازمة حتى لا تقع تحت تأثير التداخل في الموضوعات والتباطؤ في العمل والتسويق، لأننا أمام تقانة مستهلكة وقابلة للتطوير في كل يوم، ويلزمنا توافق في الآراء حول مجموعة من الاحتياجات، والتقنيات اللازمة لتنفيذ مشروع الحوسبة، واستحداث وحدات قياس لهذه المشروعات والقدرة على تنفيذها.

وعند التفكير في تحديد آليات عملية لحوسبة اللغة العربية، لا بدّ أن نبدأ بأهداف واضحة



اللسانيات الحاسوبية ومن علم الحاسوب، لتكون البداية عربيًا من هنا من الأردن. وكل هذه الجهود هي من ستسوق اللغة لأننا سناها ماثلة أمام أعيننا من خلال التطبيقات اللغوية الحاسوبية في المدارس والجامعات وسيارات الأجرة والحسابات العامة وبين أيدي أطفالنا في ألعابهم، ونحن لا نريد بذلك العمل ضد لغة أو مجتمع بعينه، بل نريد أن نحيا لغتنا في حياتنا بما يناسب عصرنا. وإن دخلنا في هذا المجال التقني بجرأة واقتدار فسنصل إلى طريق جديدة تخدم اللغة وتسهّل استخدامها العلمي واليوميّ وتساهم في نشرها بين شعوب العالم ■

لخصّ بخمسة كلمة، ومنها ما لخصّ بألف والثالث لخصّ بألف وخمسة كلمة، وكل هذا تسهيل على الباحث من مضنة البحث والتصوير والشراء، ولكننا نحتاج بعد هذا لمظلة رسمية ترعى هذا الأفق.

وأرى أنّ مجمع اللغة العربية الأردني والجامعات الرسمية والخاصة مرجعية حقيقية إذا اعتمدت من حيث التشريع والقدرة على التواصل مع الجهود البحثية العالمية. ومن الحلول الأخرى أن تتقدم الجامعات نحو التغيير الحقيقي في برامجها من خلال إدراج تخصص جديد يجمع بين اللغة العربية والحاسوب يقوم على وضع خطته وتنفيذها أساتذة من تخصص

